بيت المستقبل
MAISON DU FUTUR

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
Lebanon Office

تجاوز الانقسامات

نحو عقد وطني جديد للبنان

أيار/مايو 2025

صلاح بورعد

إخلاء مسؤولية:

إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لمؤسسة "كونراد آديناور" أو لمكتبها في لبنان

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

الملخّص التنفيذيّ

بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه، نظّم بيت المستقبل بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور، مؤتمرًا استراتيجيًا بعنوان **"تجاوز الانقسامات: مؤتمر من أجل مستقبل لبنان".**

في لحظةٍ مفصليّةٍ من تاريخ لبنان تتّسم بتعمّق الانقسامات الطائفيّة وتنامي انعدام الثقة العامة وشللٍ مؤسساتيٍّ يهددّ أسس الميثاق الوطنيّ، شكّل هذا اللقاء منصةً لبحث سبل تجديد الدولة وإعادة بناء مشروعها الوطنيّ.

ارتكزت النقاشات حول ثلاثة محاور رئيسة:

- الذاكرة الجماعيّة والمصالحة؛
- البحث عن حلولٍ لا عنفيّةٍ للنزاعات الداخليّة؛
- تعزيز الصمود الوطنيّ من خلال إصلاح الدولة.

تقدّم هذه الورقة السياساتيّة خلاصة النقاشات والتحليلات والتوصيات التي انبثقت عن المؤتمر، بهدف رسم المبادئ التوجيهيّة لعقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ في لبنان.

المقدّمة العامّة

يمرّ لبنان بأزمةٍ وجوديّةٍ غير مسبوقةٍ. إنّ فشل النظام الطائفيّ وتفكّك السلطة وانعدام الثقة الواسع بالمؤسّسات والجمود الدستوريّ والضغوط الجيوسياسيّة المتزايدة، جميعها عوامل تُقوّض أسس الدولة وتهدّد كيانها. هذا الواقع المقلق يستدعي صحوةً جماعيّةً وقطيعةً جذريّةً مع الذهنيّات الفئويّة التي ما تزال تشلّ الحياة العامّة.

في هذا السياق، نظّم بيت المستقبل بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور، مؤتمرًا بعنوان **"تجاوز الانقسامات: مؤتمر من أجل مستقبل لبنان".** عُقد المؤتمر في بكفيا يوم 14 أيار/مايو 2025، وجمع مفكرين لبنانيين ودوليين وقادة سياسيين وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء وشبابًا، بهدفٍ مشتركٍ: التفكير في سبل تجاوز الانقسامات الداخليّة في لبنان ورسم معالم مستقبلٍ ممكنٍ، عادلٍ وسلميٍّ للبلاد.

في كلمته الافتتاحيّة، شدّد الرئيس أمين الجميّل على أن "المصالحة الوطنيّة لا تُفرض بمرسومٍ، بل تُبنى خطوةً بخطوةٍ، عبر الحقيقة والعدالة والاحترام المتبادل. فلبنان لن يصمد إلا إذا أصبح مشروعًا وطنيًا مشتركًا". تعكس هذه الكلمات جوهر المبادرة: إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وبين مكوّنات المجتمع اللبنانيّ المختلفة.

يأتي هذا التقرير في سياق متابعة النقاشات التي دارت في خلال المؤتمر، ويقدّم خلاصةً مركّزةً للمداخلات الرئيسة، مدعومةً بتحليلٍ شاملٍ للتحدّيات التي جرى تشخيصها والمقترحات التي طُرحت. ويهدف إلى إثراء النقاش العام وتوفير أرضيّةٍ مرجعيّةٍ لأيّ مبادرةٍ سياسيّةٍ أو مؤسساتيّةٍ أو مدنيّةٍ، تسعى إلى تجديد العقد الاجتماعيّ في لبنان.

يُقدَّم هذا التقرير السياساتيّ كأداةٍ مزدوجةٍ: وسيلةٌ للتفكير والانخراط الفكريّ من جهةٍ، وخارطة طريقٍ عمليّةٍ لصنّاع القرار والباحثين والفاعلين في المجتمع المدنيّ، ولكلّ من يؤمن بلبنان المصالحة والسيادة والديمقراطيّة، من جهةٍ أخرى.

ينطلق التحليل من ثلاث ركائز مترابطةٍ: ضرورة استعادة ذاكرةٍ جماعيّةٍ مشتركةٍ كأساسٍ للمصالحة؛ اعتماد مقارباتٍ سلميّةٍ لمعالجة التوتّرات الداخليّة؛ وإعادة بناء الدولة كدعامةٍ للصمود المستدام. وفي كلّ محورٍ، تُقدَّم توصياتٌ عمليّةٌ مستندةٌ إلى الواقع اللبنانيّ ومستنيرةٌ بالتجارب الدوليّة، بهدف طرح حلولٍ واقعيّةٍ وشاملةٍ لإعادة ترسيخ مفهوم الانتماء الوطنيّ المستدام.

أولاً: الذاكرة، المصالحة، والعدالة الانتقاليّة

تشكّل الذاكرة الجماعيّة في آنٍ واحدٍ ساحة صراعٍ وأداة لإعادة البناء. ففي لبنان، تتعدّد الروايات حول الماضي، وغالبًا ما تتناقض، وتُستخدم بصورةٍ انتقائيّةٍ لأغراضٍ طائفيّةٍ أو سياسيّةٍ. هذه الذاكرة المجزأة تُغذّي سوء الفهم، وتُعمّق انعدام الثقة، وتُعيق بلورة رؤيةٍ وطنيّةٍ مشتركةٍ. لذا، فإنّ الهدف لا يقتصر على "طيّ الصفحة"، بل يتطلّب قراءةً صادقةً، شاملةً وبنّاءةً للتاريخ.

شدّد المشاركون في المؤتمر على ضرورة اتباع مسار مصالحةٍ منهجيٍّ ومدروسٍ، يستند إلى الاعتراف بالأخطاء والبحث عن الحقيقة التاريخيّة وجبر الضرر الرمزيّ. وقد أشار كثيرون إلى دور المبادرات المحليّة والشهادات الفرديّة والمشاريع الفنيّة والبرامج التربويّة في بناء ذاكرةٍ وطنيّةٍ جامعةٍ.

كما استُحضرت تجارب دول ما بعد النزاع للاستفادة منها: ففي جنوب إفريقيا، أتاحت لجنة الحقيقة والمصالحة للضحايا والجلادين الإدلاء بشهاداتهم علنًا، ما ساعد في إضفاء الطابع الإنسانيّ على الألم؛ أما في رواندا، فقد قدّمت محاكم "غاشاشا" نموذجًا للعدالة المجتمعيّة المتجذّرة في السياق المحليّ.

تتجاوز الذاكرة وظيفتها التاريخيّة لتكتسب دلالةً سياسيّةً عميقةً. فهي قادرةٌ إما على ترسيخ هويّةٍ وطنيّةٍ تعدديّةٍ، أو على تثبيت الجراح في دوامةٍ من الحقد والانتقام. ونظرًا لغياب التوافق حول ماضيه، تجنّب لبنان طويلاً مواجهة الذاكرة بشكلٍ مباشرٍ، مفضّلاً العفو على الحوار. إلا أنّ هذا الخيار أدّى إلى نسيانٍ منظّمٍ، دون أن يقود إلى الشفاء. ومن الضروريّ اليوم قلب هذه المعادلة عبر خلق مساحةٍ للتعبير وللإصغاء ولنقل التجربة بين الأجيال.

في هذا الإطار، تبرز الحاجة الملحّة إلى استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ للذاكرة، تستند إلى أدواتٍ مناسبةٍ، مثل:

- مراكز توثيقٍ،
- أرشيفاتٌ عامةٌ متاحةٌ،
- تعليمٌ للتاريخ يعكس التعدّدية،
- ومنتديات حوارٍ بين الأجيال.

لا يمكن للبنان أن يتقدّم من دون مواجهة ماضيه. فالذاكرة يجب ألا تكون عامل انقسامٍ، بل نقطة التقاءٍ حول روايةٍ مشتركةٍ قائمةٍ على الكرامة والعدالة والاعتراف المتبادل.

أ. فهم الانقسامات اللبنانيّة

لم يواجه لبنان يومًا بشكلٍ فعليٍّ تَركة الحرب الأهلية (1975-1990). فقد أدّى اعتماد قانون العفو العام في عام 1991، من دون أيّ مسارٍ للعدالة الانتقاليّة، إلى ترك الجراح مفتوحة، فيما بقيت روايات الحرب مجزّأةً، طائفيّةً وغالبًا متناقضة.

إن الرفض الجماعيّ لمواجهة الماضي حال دون نشوء ذاكرةٍ وطنيّةٍ موحّدةٍ، وما يزال يُعيق جهود المصالحة. وكنتيجةٍ لذلك، يعيش لبنان في حالةٍ من التعايش الهشّ، حيث تؤجّج القراءات المتضاربة للتاريخ حالةً من عدم الثقة بين المكوّنات المجتمعيّة.

ب. تجارب دوليّةٌ مُلهمةٌ

تُبيّن التجارب العالميّة أنّ المصالحة ليست مسارًا موحّدًا ولا تلقائيًا، بل تتطلّب آلياتٍ خاصةً بكل سياق:

- في **جنوب إفريقيا**، اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة على مبدأ المسامحة المشروطة بقول الحقيقة علنًا.
- في **رواندا**، وفّرت محاكم "غاشاشا" نموذجًا للعدالة المجتمعيّة، رغم ما واجهته من انتقاداتٍ.
- في **إيرلندا الشماليّة**، أنهى "اتفاق الجمعة العظيمة" عقودًا من العنف، من خلال ترسيخ الحوار الدائم بين الخصوم السابقين، مدعومًا بتأييدٍ دوليٍّ قويٍّ.

تُبرز هذه النماذج الحاجة إلى إطارٍ منظّمٍ وشفافٍ ومدعوم سياسيًا، يُمكّن المجتمعات من كسر دوّامة العنف والانطلاق نحو مصالحةٍ مستدامةٍ.

ج. محدوديّات اتفاق الطائف

بعد خمسة وثلاثين عامًا على توقيعه، لم يوفِّق اتفاق الطائف في تحقيق وعوده الإصلاحيّة. وكما يشير الأستاذ جوزيف مايلا، فإنّ الركائز المفاهيميّة للاتفاق – مثل السيادة، الهيكل المؤسساتيّ، الهويّة الوطنيّة والتوجه الجيوسياسيّ – ما تزال ناقصةً أو محاصرةً بتناقضاتٍ داخليّةٍ. أدّى غياب مشروعٍ وطنيٍّ مشتركٍ إلى تعميق الانكفاء الطائفيّ وانعدام الثقة الشعبيّة. علاوةً على ذلك، فشل الطائف في إدراج أيّ آليّةٍ للعدالة الانتقاليّة، ما ترك الفاعلين في الحرب بلا مساءلةٍ، والضحايا بلا اعترافٍ.

د. التوصيات الاستراتيجيّة

- إنشاء لجنةٍ وطنيّةٍ للذاكرة والمصالحة تُكلّف بتوثيق العنف الماضي واقتراح سرديّةٍ جماعيّةٍ مشتركةٍ.
- تطوير كتب تاريخ مشتركةٍ تعكس ذاكراتٍ متنوعةً، مع اعتمادها من قبل لجنةٍ وطنيّةٍ تعدّديّةٍ.
- إطلاق برنامجٍ وطنيٍّ للتعليم حول المصالحة، بالتعاون مع المدارس والجامعات ووسائل الإعلام.

- دمج العدالة الانتقاليّة ضمن جهود إصلاح الدولة والمراجعة الدستوريّة الأوسع.
- دعم المبادرات الثقافيّة – مثل الأفلام، والمسرح، والأدب – التي تتناول الذاكرة الجماعية وتعزّز التعبير المدني.
- إنشاء متحفٍ وطنيٍّ للذاكرة يكون فضاءً للحوار، والتعليم، وتبادل الخبرات بين الأجيال.

ثانيًا: الحلول اللاعنفيّة للنزاعات الداخليّة

لا يمكن اختزال النزاعات الداخليّة في لبنان بمجرد خلافاتٍ عرضيّةٍ بين جماعات مصالح. فهذه النزاعات متجذرةٌ في ثقافةٍ سياسيّةٍ يُعتبر فيها العنف الرمزي، والمؤسسيّ، وأحيانًا الجسدي، وسيلةً مشروعةً للتعبير. وللانتقال إلى ثقافة اللاعنف، يجب إحداث تغييرٍ عميقٍ في العقليات والممارسات والهياكل المؤسساتيّة.

شدّد خبراء في المؤتمر على أهمّيّة التعرّف على الآليّات القائمة لإدارة التوترات وتعزيز هذه الآليّات، وهي تشمل:

- دعم مبادرات الوساطة المحليّة،
- تدريب مسهّلين مجتمعيين،
- تطوير برامج مدرسيّةٍ تُركّز على المواطنة الفاعلة وحلّ النزاعات بطرقٍ سلميّةٍ،
- وتعزيز نماذج يحتذى بها في المصالحة.

تمّ التركيز بشكلٍ خاصٍ على دور الإعلام، الذي يمكن أن يكون ذات تأثيرٍ مزدوجٍ في أوقات الأزمات. ففي حين أنّ الروايات الإعلاميّة الحزبيّة قد تزيد الانقسامات تعمقًا، يمتلك الإعلام أيضًا القدرة على أن يكون قوةً فاعلةً للسلام، شرط الالتزام بمعايير أخلاقيةٍ للحوار واحترام التنوّع. لذا، تُعتبر مراقبة الخطاب العام وتعزيز معايير الصحافة المستندة إلى الحياد والمسؤوليّة الاجتماعيّة أولويّةً استراتيجيّة.

تلعب المؤسسات التعليميّة والأكاديميّة أيضًا دورًا حاسمًا في تعزيز الثقافة الديمقراطيّة. فتعليم السلام، وتدريس مهارات التفاوض، وتنمية الذكاء العاطفي، كلها عناصرٌ أساسيّةٌ ينبغي دمجها في المناهج المدرسيّة، لا سيما في المناطق الأكثر تعرضًا للتوترات بين الجماعات.

أخيرًا، أكّد المؤتمر الحاجة الملحّة لإعادة التفكير في آليّات التمثيل السياسيّ لتمكين التعبير الديمقراطيّ الحقيقيّ. تُعتبر إصلاحات الانتخابات وإنشاء المنتديات المدنيّة والمشاركة الفعّالة للشباب والنساء في عمليّات اتخاذ القرار، من الركائز الأساسيّة لترسيخ ثقافة اللاعنف في جوهر الحياة المؤسساتيّة اللبنانيّة.

أ. طبيعة وديناميات الصراع

تمتدّ النزاعات الداخليّة في لبنان إلى ما هو أبعد من الخلافات السياسيّة، إذ هي متجذرةٌ بعمقٍ في انقسامات الهويّة والطائفيّة والاقتصاد والجغرافيا السياسيّة. غالبًا ما تُحوّل الطائفيّة الهيكليّة للنظام اللبنانيّ الخلافات الروتينية إلى مواجهاتٍ وجوديّةٍ. ويزيد من تعقيد المشكلة فقدان الثقة الطويل الأمد من قبل الناس تجاه المؤسّسات الحكوميّة، التي يُنظر إليها على أنها فاسدةٌ، متحيزةٌ،

أو غير فعالةٍ. في الوقت نفسه، تؤدي الظروف الاقتصاديّة الهشة إلى تصاعد التوترات، وتغذي الحقد والتنافس الطائفيّ على الموارد وفرص العمل.

ب. حدود النظام الديمقراطيّ الطائفيّ

على الرغم من وجود مؤسّساتٍ ديمقراطّيةٍ في لبنان من الناحية الشكليّة، إلا أنّ الإطار الطائفيّ يشوّه وظيفتها. ففي مجتمعٍ منقسمٍ بعمقٍ، لا يضمن التصويت بالأغلبيّة بالضرورة تحقيق العدالة أو المساواة. كثيرًا ما يعتمد التعايش على توازناتٍ هشةٍ، وتسوياتٍ غير مستقرةٍ، أو حتى على ديناميّات عنفٍ في توزيع السلطة. تبقى الديمقراطيّة اللبنانيّة محاصرةً بين التمثيل الطائفيّ واستبعاد مفهوم المواطنة الأوسع. ويُهمش العديد من الشباب الأكفاء والمتعلمين بفعل الهياكل الزبائنيّة التي تكافئ الولاء الطائفيّ على حساب الكفاءة.

ج. الفاعلون وأدوات الحوار

أكّد العديد من المشاركين أنّ نجاح الحوار الوطنيّ يعتمد على المشاركة الفعّالة لأربعة ركائز أساسيّة:

- مجتمعٌ مدنيٌّ حيويٌّ، شاملٌ، ومستقلٌ،
- زعماءٌ دينيون ملتزمون بالتعايش،
- مشهدٌ إعلاميٌّ مسؤولٌ وتعدّديٌّ،
- وشبابٌ متعلّمٌ على القيم الديمقراطيّة واحترام التنوّع.

وقد فشلت الحوارات السابقة في لبنان غالبًا بسبب غياب إطارٍ واضحٍ ونقصٍ في المساءلة وضعف الإرادة السياسيّة. ولم تتجّذر بعد الثقافة الحقيقيّة للتسويّة، تلك القائمة على المصلحة العامّة بدلاً من المساومات الطائفيّة.

د. التوصيات الاستراتيجيّة

- إنشاء إطارٍ دائمٍ للحوار الوطنيّ، يكون مدعومًا من سلطةٍ مستقلةٍ وشاملةٍ.
- خلق فضاءاتٍ للوساطة المجتمعيّة على المستوى المحليّ، بالتعاون مع البلديات والمنظمات غير الحكوميّة والمؤسّسات الدينيّة.
- تأكيد إلزاميّة مادة التربيّة المدنيّة الوطنيّة في المناهج التعليميّة، وتعديل محتواها بما يركّز على الحوار، والتعدديّة، واللاعنف.
- تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامّة من خلال برامج المشاركة المحليّة والوطنيّة.
- دعم تدريب وسطاءٍ محليين قادرين على التعامل مع النزاعات منخفضة الحدّة قبل تفاقمها.
- إبراز وتعميم التجارب المحليّة الناجحة في التعايش والتعاون بين الجماعات.

ثالثًا: الصمود الوطنيّ وإعادة بناء الدولة

لا يُقاس صمود الدولة بمجرّد قدرتها على تحمّل الصدمات، بل بقدرتها على التكيّف والتحوّل والحفاظ على استمراريّتها في خدمة جميع المواطنين. وفي حالة لبنان، يتطلّب الصمود إعادة بناءٍ جذريّةٍ لأسس الدولة التي باتت اليوم مُنهكةً، متجزّئةً وفاقدةً إلى حدٍّ كبيرٍ لشرعيتها.

أكدت المناقشات في المؤتمر أنّ الصمود لا يمكن اختزاله في حلولٍ تقنيّةٍ فقط، بل يجب أن يستند إلى رؤيةٍ سياسيّةٍ واضحةٍ ومشتركةٍ. وقد دعا العديد من المشاركين إلى إعادة تعريف دور الدولة، بحيث يتمحور حول مهامها الأساسيّة: ضمان الأمن، تحقيق العدالة، تقديم الخدمات العامة الأساسيّة، تنظيم النزاعات وتجسيد المصلحة العامّة.

يتطلّب ذلك إصلاحًا عميقًا للهيكل المؤسسيّ، يشمل اللامركزيّة الفعّالة، استقلاليّة القضاء، احترافيّة الجهاز الإداري، آليّات مكافحة الفساد وشفافيّة الموازنة. الهدف ليس استعادة الدولة كما كانت، بل بناء دولةٍ جديدةٍ، مدنيّةٍ، شاملةٍ وذات سيادةٍ كاملة.

أكّد المشاركون ضرورة استعجال إعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسّسات، والتي يجب أن تستند إلى نتائج ملموسةٍ مثل جودة الخدمات العامّة، المساواة أمام القانون، المساءلة والوصول العادل إلى الفرص الاقتصاديّة. كما يتطلّب الأمر تعزيز الشفافيّة في إدارة الموارد الوطنيّة، ومشاركة المجتمع المدنيّ الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار.

حظي التعليم باهتمامٍ خاصٍ، إذ يُعتبر أساس المواطنة الفاعلة. وتمّ تحديد مراجعة المناهج وتعزيز مهارات النقاش وتقوية الروابط بين المدارس والمجتمعات المحليّة كإجراءاتٍ هيكليّةٍ ضروريّةٍ لتشكيل ثقافةٍ سياسيّةٍ جديدةٍ.

أ. ضرورة وضع عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ

لا يمكن للبنان أن يستعيد استقراره دون إصلاحٍ جذريٍّ لنظامه السياسيّ. فالصمود، الذي يتجاوز مجرّد البقاء، يتطلّب إعادة بناءٍ على أسسٍ متينةٍ: دولةٌ ذات سيادةٍ، مؤسّساتٌ شرعيّةٌ وعقد مواطنةٍ يتجاوز الولاءات الطائفيّة. النموذج الحالي الموروث من اتفاق الطائف، بلغ حدوده القصوى؛ إذ يعزّز تقاسم السلطة الطائفيّة دون تمهيد الطريق لحكمٍ عصريٍّ وفعّالٍ. كما أنّ الفساد الهيكلي، الإفلات من العقاب والتدخلات الأجنبيّة، تقوّض أيّ محاولةٍ للإصلاح المستدام.

ب. نحو دولةٍ مدنيّةٍ، شاملةٍ وفاعلةٍ

عبّرت مداخلتا وليد جنبلاط وسامي الجميّل عن إرادةٍ مشتركةٍ للخروج من حالة الجمود السياسيّ، إذ دعا أحدهما إلى تحديث اتفاق الطائف، بينما شدّد الآخر على بناء دولةٍ قائمةٍ على المواطنة والشفافيّة. واتفق الطرفان على أنّ صمود لبنان يجب أن ينتقل من موقفٍ دفاعيٍّ إلى مشروع تحوّلٍ استباقيٍّ. تهدف فكرة الدولة المدنيّة، التي تختلف عن الدولة العلمانيّة، إلى ضمان المساواة بين المواطنين مع احترام الهويات الثقافيّة والدينيّة. ويجب أيضًا أن تكون هذه الدولة قادرةً على صياغة سياساتٍ عامّةٍ فعّالةٍ وحماية الحقوق الأساسيّة وضمان المساواة أمام القانون.

ج. تعزيز ركائز التلاحم والحوكمة

تستند أسس الصمود الوطنيّ المستدام على:

- جيشٍ موحّدٍ ومدعومٍ جيدًا، كضامنٍ للوحدة الترابيّة؛
- قضاءٍ مستقلٍ ونزيهٍ؛
- نظام تعليمٍ وطنيٍّ يرتكز على المعرفة النقديّة والقيم المدنيّة؛
- برنامج خدمةٍ مدنيّةٍ عابرٍ للطوائف موجهٍ للشباب؛
- لامركزيةٍ متوازنةٍ تمنح الاستقلاليّة المحليّة دون تفتيت الوطن.

لا يقلّ أهميةً عن ذلك ضرورة إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة. ويتطلّب ذلك جهودًا مستمرةً لمكافحة الفساد، إصلاح الإدارة العامّة، رقمنة الخدمات الحكوميّة وضمان شفافيّة الموازنة

ولكي تحقّق هذه الركائز تغييرًا دائمًا، يجب أن يُدعم تأثيرها بسياساتٍ عامّةٍ شاملةٍ وآليّات تمويلٍ شفافةٍ وإرادةٍ سياسيّةٍ حقيقيّةٍ على أعلى المستويات.

د. التوصيات الاستراتيجيّة

- إطلاق حوارٍ تأسيسيٍّ وطنيٍّ يجمع الأطراف السياسيّة والاجتماعيّة كافةً.
- وضع خارطة طريقٍ للتقليل التدريجيّ من الطائفيّة في الدولة ومؤسّساتها.
- تنفيذ برنامج خدمةٍ مدنيّةٍ وطنيّةٍ إلزاميٍّ للشباب من جميع الطوائف، لتعزيز التجارب المشتركة والتضامن.
- تعزيز الحكم القائم على الكفاءة، الشفافيّة والمساءلة.
- دمج الشتات اللبنانيّ في عمليّة إعادة البناء الوطنيّ كشريكٍ اقتصاديٍّ وثقافيٍّ وسياسيٍّ.
- إنشاء مرصدٍ مستقلٍّ لإصلاح الدولة، يكون مكلفًا بمراقبة وتقييم تقدّم الإصلاحات المؤسّساتيّة.

الخاتمة الاستراتيجيّة

يتوقّف مستقبل لبنان على التزامٍ ثلاثيٍّ: المصالحة مع تاريخه، تبني ثقافة الحوار، وإعادة بناء مؤسّساته على أسسٍ جديدةٍ. لقد رسمت مناقشات المؤتمر مسارًا للتحوّل يقوم على الاعتراف المتبادل، المشاركة الشاملة والعدالة الاجتماعيّة. هذا ليس مشروعًا يوتوبيًا، بل هو ضرورةٌ حيويّةٌ.

وبالرغم من خطورة الأزمة الراهنة، بإمكانها أن تتحوّل إلى فرصةٍ إذا دفعت الشعب اللبنانيّ إلى التحرّر من ديناميات الريع والولاءات الطائفيّة والاعتماد على الخارج. هذا اليقظة الجماعيّة تتطلّب قيادةً ذات رؤيةٍ، فضلاً عن مشاركةٍ مستمرّةٍ من المجتمع المدنيّ والشباب والمثقفين والمواطنين العاديين.

يقف لبنان الآن عند مفترق طرقٍ: إمّا أن يظلّ محاصرًا في نظامٍ طائفيٍّ جامدٍ يولّد الشلل وعدم المساواة والعنف الكامن، أو يجرؤ على رسم طريقٍ جديدٍ يرتكز على المواطنة والشفافية والتضامن. تقدّم هذا الورقة السياساتيّة، التي انبثقت من رؤى مشتركةٍ لخبراءٍ لبنانيين ودوليين،

مشروع إعادة بناءٍ وطنيٍّ يتجاوز الإصلاحات التقنيّة ليقترح تحولاً عميقًا في العقد الاجتماعيّ اللبنانيّ.

تتبلور بوضوحٍ ثلاث أولوياتٍ متداخلةٍ:

•الذاكرة كأساسٍ للمصالحة: فلا ثقة في المستقبل بدون الاعتراف بالماضي. إنّ سردًا جماعيًا مشتركًا ضروريًا لتجاوز الخوف والانكفاء على الانقسامات المبنيّة على الهويّة.

•الحوار كمنهجٍ للحكم: في ظلّ تصاعد الاستقطاب، يجب مأسسة فضاءاتٍ للوساطة والاستماع والبناء المشترك. يبدأ ذلك في المدارس، وينبغي أن يشمل جميع جوانب الحياة العامّة.

•الإصلاح كشرطٍ للصمود: يجب أن تصبح الدولة اللبنانيّة فعّالةً وعادلةً وتمثيليّةً. يتطلّب ذلك إعادة بناء المؤسسات، ورفع الطائفيّة تدريجيًا من الحكم، والانخراط الفعّال للشباب والشتات.

تهدف هذا الورقة لتكون أداةً للتحفيز ودعوةً للاستيقاظ الجماعي. باتت الآن مسؤوليّة تحويل هذه التوصيات إلى أفعالٍ ملموسةٍ، تقع على عاتق القادة السياسيين والفاعلين الاجتماعيين والمواطنين الملتزمين.

السيرة الذاتية

البروفيسور صلاح بورعد حاصل على دكتوراه في العلوم الفيزيائية (باريس) ومهندس مدني، ويتمتع بمسيرة مهنية متميزة في مجال الاتصالات والأعمال الدولية. شغل سابقًا منصب رئيس تنفيذي لعدد من الشركات التابعة لمجموعة فرانس تيليكوم / أورانج، وهو يشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة Segenius وعضو في لجنة كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في أورانج.

منذ عام 1992، يشغل منصب مستشار للتجارة الخارجية لدى الحكومة الفرنسية (Conseiller du commerce extérieur de la France)، وقد قام أيضًا بالتدريس في مدارس الهندسة في كل من فرنسا ولبنان.

وقد منحته الجمهورية الفرنسية وسامي **فارس في وسام جوقة الشرف** و**ضابط في وسام الاستحقاق الوطني.**

الملاحق

برنامج المؤتمر (14 أيار/مايو 2025)

11:00صباحًا - 11:30 صباحًا: الجلسة الافتتاحيّة

- أمين الجميل، رئيس بيت المستقبل
- مايكل باور، مؤسسة كونراد أديناور

11:30 صباحًا - 12:50 ظهرًا: الجلسة الأولى - تذكّر الماضي، وتصوّر المستقبل

- بول كارمايكل، جوزيف ميلا، جان-بول شانيولا

2:00ظهرًا - 3:45 عصرًا: الجلسة الثانية - الحلول اللاعنفيّة للنزاعات الداخليّة

- علي حمدان، عادل نصار، محمد سماك

4:00عصرًا - 5:30 عصرًا: الجلسة الثالثة - تعزيز الصمود الوطنيّ

- وليد جنبلاط، سامي الجميل

5:30 عصرًا: مناقشة مفتوحة وكلمة ختامية

2. اقتباساتٌ محوريةً ومعبرّةٌ من المتحدثين:

- "السلام يأتي عبر الذاكرة المعترف بها، لا عبر النسيان." - جوزيف مايلا
- "الحوار بين الأديان حالة طوارئ وطنيّةٍ". - محمد السماك
- "يجب أن يصبح لبنان مشروعًا جماعيًّا من جديد، وليس مجرّد حاصلٍ لمجموعٍ من الحمايات المجتمعيّة". - سامي الجميّ

3. قائمة المشاركين

- الرئيس أمين الجميّل (بيت المستقبل)
- السيد مايكل باور (كونراد أديناور- مكتب لبنان)
- المتحدثون المذكورون أعلاه
- أعضاءٌ من المجتمع المدني، باحثون شباب، خبراءٌ دوليون

يتقدم بيت المستقبل بخالص شكره لكلّ المشاركين، وكذلك لمؤسسة كونراد أديناور على شراكتها الدائمة. ويُخصّص تقديرًا استثنائيًا لكلّ من يعمل يوميًّا من أجل لبنان متصالحٍ ومفعمٍ بالأمل.

بيت المستقبل - أيار/مايو 2025

info.beirut@kas.de

+٩٦١ ٢١ ٢٠٣ ١٢٧

+٩٦١ ٢١ ٢٠٣ ١٢٨

مؤسسة كونراد آديناور

مكتب لبنان

ساحة التباريس، جادة شارل مالك

مبنى التباريس 1063، الطابق العاشر

الأشرفية - بيروت